الأمم المتحدة

A/61/86

الجمعية العامة

Distr.: General
25 May 2006
Arabic
Original: Spanish

الدورة الحادية والستون

البند ٥٤ (ج) من القائمة الأولية*

العولمة والاعتماد المتبادل: الثقافة والتنمية

رسالة مؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم، باسم حكومة جمهورية باراغواي التي استضافت مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة، المعقود يومي ٤ و٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، إعلان أسونسيون المعتمد في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦ في أسونسيون، باراغواي (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم إعلان أسونسيون بجميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة بوصفه إسهاما من مؤتمر أمريكا الجنوبية السادس للهجرة في الحوار الرفيع المستوى الذي سيُعقد خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر المقبل.

(توقيع): إلاديو **لويزاغا**
السفير
الممثل الدائم

* A/61/50 و Corr.1.

020606 020606 06-36307 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباراغواي لدى الأمم المتحدة

إعلان أسونسيون

نحن ممثلو كل من جمهورية الأرجنتين، وجمهورية إكوادور، وجمهورية أوروغواي الشرقية، وجمهورية باراغواي، وجمهورية البرازيل الاتحادية، وجمهورية بوليفيا، وجمهورية بيرو، وجمهورية سورينام، وجمهورية شيلي، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وجمهورية كولومبيا، وقد اجتمعنا في مؤتمر أمريكا الجنوبية السادس للهجرة:

إذ نؤكد من جديد التزامنا بالاحترام الكامل لكل من لإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان، واتفاقية البلدان الأمريكية لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه واستئصاله (اتفاقية بيليم دو بارا)، وبرنامج العمل المنبثق عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (القاهرة، ١٩٩٤)، وكذا باقي الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صدّقت عليها دولنا؛

وإذ نؤكد على أهمية الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، فضلا عن بروتوكوليها بشأن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص؛

وإذ نشير إلى القرارات التي اعتمدتها دولنا في إطار منظمة الأمم المتحدة[(١)] ومنظمة الدول الأمريكية[(٢)] والفتوتين OC-16/99 وOC-18/03 الصادرتين عن محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛

وإذ نأخذ في الاعتبار الالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة الرابع للأمريكتين وفي مؤتمر القمة الأيبيري – الأمريكي الخامس عشر لرؤساء الدول والحكومات؛

وإذ نأخذ في الاعتبار إعلان سانتياغو بشأن مبادئ الهجرة (١٦ أيار/مايو ٢٠٠٥)، وإعلان مونتيفيديو لمناهضة الاتجار بالأشخاص في الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان

---

(١) قرارات الجمعية العامة ٦٠/٢٠٦ و٦٠/١٦٩ و٥٩/١٩٤ و٤٠/١٤٤ في جملة قرارات أخرى.

(٢) القرارات AG/RES.2130 (XXXV-O/05)؛ و AG/RES. 2141 (XXXV-O/05)؛ و AG/RES.2027 (XXXIV-O/04)؛ و AG/RES. 1928 (XXXIII-O/03)؛ و AG/RES. 1898 (XXXII-O/02)؛ و AG/RES.1775 (XXXI-O/01)) و AG/RES.1717 (XXX-O/00)) في جملة قرارات أخرى.

المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليها (١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)، وإعلان أسونسيون بشأن الاتجار بالأشخاص والاتجار غير المشروع بالمهاجرين (٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١)، والاتفاق الخاص بإقامة مواطني الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ودوليتي بوليفيا وشيلي المنتسبتين إليها (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢)، والاتفاق الخاص بالاتجار غير المشروع بالمهاجرين بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ودوليتي بوليفيا وشيلي المنتسبتين إليها (٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٣)، وبروتوكول أسونسيون بشأن الالتزام بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥) وسائر الصكوك ذات الصلة بالموضوع التي اعتُمدت في إطار السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، وكذا ميثاق دول الأنديز لحقوق الإنسان وباقي المكاسب المحرزة في العديد من قرارات جماعة دول الأنديز بشأن مواضيع الهجرة؛

وإذ تضع في الاعتبار التقاء مصالح وتطلعات رؤساء البلدان الأعضاء في جماعة دول أمريكا الجنوبية، كما يتّضح من إعلانات أياكوتشو وكوزكو وبرازيليا؛

وإذ تضع في الاعتبار لقاء أمريكا الجنوبية بشأن الهجرة والإدماج والتنمية، ومؤتمرات أمريكا الجنوبية بشأن الهجرة التي سبق عقدها، وأهمية الاتفاقات التي تم التوصل إليها على أساس توافق الآراء في المؤتمرات المتعاقبة؛

وإذ تأخذ في الاعتبار تجديد الالتزام في الإعلان بشأن الألفية باتخاذ تدابير لكفالة احترام وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين والعمال المهاجرين وأسرهم، والقضاء على الأعمال العنصرية وكراهية الأجانب المتزايدة في مجتمعات كثيرة، والتشجيع على المزيد من الوئام والتسامح في جميع المجتمعات؛

وإذ تعيد تأكيد الالتزامات التي أعلنتها الدول بتوفير وتعزيز الحماية الدولية للاجئين وطالبي اللجوء والمشردين، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١ وبروتوكولها التكميلي لعام ١٩٦٧ وسائر الصكوك الدولية السارية في هذا الشأن؛

وإذ ترى أن منطقة أمريكا الجنوبية تضم بلدان منشأ للمهاجرين و/أو عبور و/أو مقصد لهم؛

وإذ ترى بصفة خاصة الأهمية التي توليها بلدان أمريكا الجنوبية لتدفقات المهاجرين الوافدين الذين يقدمون إسهامات ثقافية واقتصادية واجتماعية قيِّمة في بناء بلداننا؛

وأنه نظرا لأن هذه البلدان تشكل في الوقت الراهن أيضا منطقة منشأ للمهاجرين، نشعر بالقلق إزاء حالة مواطنينا في البلدان الأخرى، ونطالب بأن تكون المعاملة التي يلقونها مثل المعاملة التي يحظى بها مواطنو تلك البلدان في أقاليمنا.

وأنه بدون الإخلال بالاعتراف بحق كل شخص في الهجرة، يجب على حكوماتنا ومجتمعاتنا تهيئة الظروف الكفيلة بوقف هجرة مواطنينا، الذين يشكلون رصيدا بشريا لا غنى عنه لتحقيق تنميتنا الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل.

وأنه بناء على ما تقدم، تم إحراز تقدم ملموس سواء في السياق الإقليمي للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي أو جماعة دول الأنديز أو جماعة دول أمريكا الجنوبية، فضلا عن اتخاذ تدابير انفرادية من جانب بعض الدول في جوانب هامة جدا من قبيل:

- تسهيل منح تصريح الإقامة؛
- تنظيم أوضاع المهاجرين؛
- حرية تنقل الأشخاص؛
- مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص؛
- تزويد المهاجرين بالوثائق؛
- كفالة المساواة في المعاملة بين المواطنين والأجانب؛
- احترام التنوع الثقافي للمهاجرين؛
- إنشاء آليات تنسيق إدارة شؤون المهاجرين بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد داخل المنطقة؛
- مواءمة المعايير المتعلقة بالهجرة؛
- حماية المهاجر من مختلف الممارسات التمييزية ومن الاستغلال في العمل؛
- رفض تجريم الهجرة غير النظامية؛
- التعاون الثنائي من أجل تنظيم إدارة تدفقات المهاجرين وباقي أنواع التعاون المتعدد الأطراف في هذا المجال؛
- الاعتراف بالحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وبناء على هذه التجربة، تدعو بلدان أمريكا الجنوبية المجتمع الدولي إلى وضع سياسات في مجال الهجرة، تقوم على أساس البعد الأخلاقي لاحترام حقوق الإنسان وتهدف إلى تحقيق التنمية المتكاملة للأفراد ومجتمعاتهم؛

وإذ نؤكد رغبة بلداننا في اتخاذ موقف توافقي في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية المقرر، عقده في نيويورك يومي ١٤ و١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، خلال الدورة المقبلة للجمعية العامة؛ وكذا في محافل أخرى؛

نعلن:

إعادة تأكيد الأهداف الأساسية التالية في مجال الهجرة:

١ - احترام حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين احتراما مطلقا، ولاسيما حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة المهاجرة والقصر غير المصحوبين، بصرف النظر عن مركزهم المتعلق بالهجرة، وذلك ضمن الإطار القانوني لكل بلد ووفقا للمبادئ العالمية والصكوك الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية الأشخاص، ولا سيما:

(أ) دعوة جميع بلدان المنطقة وكذا باقي مناطق العالم إلى النظر في توقيع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وكذا البروتوكولين الملحقين بها بشأن تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص، و/أو التصديق عليهم و/أو الانضمام إليهم، مع إيلاء اهتمام خاص بحماية النساء والأطفال الذين يهاجرون بوصفهم مُعالين من انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بهم أو حرمانهم منها، وذلك في إطار الاعتراف بالأهمية الحيوية لجمع شمل الأسرة.

(ب) حث حكومات بلدان المقصد على بذل أقصى ما يمكنها من جهود من أجل تنظيم مركز المهاجرين المقيمين بصورة غير قانونية.

(ج) العمل من أجل الاعتراف بحقوق المواطنين للمهاجرين في مواطنة كاملة، سواء في بلدان المنشأ أو بلدان المقصد، (الحق في الاقتراع عندما يسمح التشريع الوطني بذلك).

٢ - إيلاء الأولوية لموضوعي الهجرة والتنمية في جدول أعمال الاجتماعات الثنائية والإقليمية والدولية، مع التأكيد على أن:

(أ) الفقر وقلة الفرص وكذا الفوارق في الدخل واختلاف ظروف الحياة بين المناطق من الأسباب الأساسية للهجرة.

(ب) ضرورة إدراج الجوانب المتعلقة بالهجرة في سياق باقي جداول الأعمال الدولية التي لها صلة بمواضيع تؤثر في أسباب تنقل السكان، من قبيل: التجارة الدولية، والتنمية البشرية، والبيئة، واستخدام التكنولوجيات، والتعاون الدولي من أجل التنمية المشتركة، والصحة، والعمل.

(ج) تعزيز التعاون بين بلدان مقصد ومنشأ المهاجرين من أجل المساهمة في شرعية وتنظيم تدفقات المهاجرين.

٣ - تعزيز العمل المنسق والتوافقي بين الدول من أجل التوصل إلى تنظيم الهجرة عن طريق:

(أ) إعادة التأكيد على الإسهام القيِّم الذي يقدمه المهاجرون في البلدان المستقبلة، وكذا الحاجة إلى تشجيع تلك البلدان على تطوير برامج تسهل إدماج المهاجرين في إطار احترام هوياتهم الثقافية ومنع التمييز وكراهية الأجانب والعنصرية.

(ب) الرفض القاطع لتجريم الهجرة غير النظامية ولإمكانية اعتبارها عملا يستحق العقاب بموجب قانون العقوبات.

(ج) تيسير العلاقات بين المهاجرين وبلدانهم الأصلية على نحو يسمح بنقل القدرات وفرص الاستثمار بغرض تمكينهم من المساهمة في تنمية مجتمعاتهم والحفاظ على ثقافتهم الأصلية وتنظيم جاليات المهاجرين في المجتمعات المستقبلة.

(د) صياغة وتنفيذ برامج خاصة لتيسير الرجوع الطوعي والمدعوم للمواطنين المقيمين في الخارج.

(هـ) تسهيل ودعم خفض تكاليف التحويلات المالية على أساس أنها تشكل تدفقات خاصة للأموال نحو بلدان المنشأ.

(و) الاعتراف بأن جزءا من نتاج جهود استثمار حكومات البلدان النامية في قطاع التعليم يُنقل إلى بلدان المقصد، مما ينبغي معه، ولاسيما في حالة المهاجرين ذوي الكفاءات العالية، مراعاة هذا التدفق في مجالات التعاون والتفاوض الدوليين ذات الصلة، بصرف النظر عن المساعدة الإنمائية الرسمية.

(ز) تعزيز التدابير الرامية إلى لمّ شمل الأسر.

(ح) مضاعفة الجهود الرامية إلى مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالأشخاص وتهريب القصر وما يتصل بذلك من أشكال الجرائم عبر الوطنية، وفقا للصكوك الدولية وفي

إطار التعاون الإقليمي، وذلك على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة وخاصة بالنظر إلى ضعف الضحايا، وكذا تكييف الجرائم المذكورة في التشريعات الوطنية ذات الصلة من أجل مكافحتها بصورة فعالة.

(ط) دعوة ممثلي المجتمع المدني إلى الإسهام في صياغة السياسات والبرامج المتعلقة بالهجرة وتنفيذها والإشراف عليها.

(ي) تعزيز الحوار والتشاور السياسي في كافة المجالات الإقليمية الراهنة، وتحقيقا لهذا الغرض، عقد اجتماعات سنوية لمؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة.

(ك) التأكيد مجددا على الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون الراهنين فيما بين المؤسسات الدولية المعنية بموضوع الهجرة.

٤ - تكلف البلدان المشاركة الرئاسة المؤقتة، التي تتولى مهامها جمهورية باراغواي، بإحالة هذا الإعلان إلى رئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة، بوصفه إسهاما من أمريكا الجنوبية في الحوار الرفيع المستوى، وإلى الأمانة العامة الإيبيرية - الأمريكية، بوصفه إسهاما في لقاء الدول الأيبيرية - الأمريكية بشأن الهجرة، المقرر عقده في مدريد بأسبانيا يومي ١٨ و١٩ تموز/يوليه المقبل، وفي المؤتمر الدولي الخاص على المستوى الوزاري للبلدان النامية التي تأتي منها تدفقات كبيرة من المهاجرين، المقرر عقده في ليما، بيرو، يومي ١٥ و١٦ أيار/مايو المقبل.

٥ - نحث مختلف المؤسسات الدولية على تقديم المساعدة إلى بلدان المنطقة في تنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها.

٦ - نرحب بعرض جمهورية فنزويلا البوليفارية استضافة مؤتمر أمريكا الجنوبية السابع المقرر عقده في عام ٢٠٠٧ في الموعد والمكان اللذان ستحددهما الرئاسة المؤقتة.

٧ - نشيد ونرحب بالتعاون القيِّم والدائم والبعيد المدى الذي تقدمه المنظمة الدولية للهجرة، ملتمسين استمرار الأنشطة التي تضطلع بها بوصفها الأمانة التقنية لمؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة، مع الاعتراف بالدور الذي تضطلع به كوكالة ذات وزن كبير في مجال الهجرة.

٨ - نؤكد على أهمية استمرار مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة بوصفه محفلا مميزا للتعاون والحوار فيما بين الحكومات والمجتمع المدني ونشدد على أهمية مساهمة المراقبين وممثلي الوكالات الدولية.

٩ - نشيد بالعمل الفعال الذي قامت به الرئاسة المؤقتة، ونعرب عن امتناننا لحكومة وشعب باراغواي للترتيبات الممتازة التي اتُخذت لتنظيم مؤتمر أمريكا الجنوبية السادس ونتقدم بالشكر على الضيافة الكريمة جدا التي حظيت بها الوفود المشاركة.

١٠ - يشكل هذا الإعلان مجموعة من الالتزامات المتكاملة التي تكمل وتعزز الالتزامات التي سبق التعهد بها في إطار مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة.

أسونسيون، ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦

(توقيع): الأرجنتين
(توقيع): باراغواي
(توقيع): بيرو
(توقيع): فنزويلا
(توقيع): إكوادور
(توقيع): البرازيل
(توقيع): سورينام
(توقيع): كولومبيا
(توقيع): أوروغواي
(توقيع): بوليفيا
(توقيع): شيلي

رؤساء الوفود الذين وقعوا إعلان أوسونسيون

الأرجنتين:

السفير **فليكس كوردوفا مويانو** (رئيس الوفد) المدير العام للشؤون القنصلية بوزارة الخارجية والتجارة الدولية والشؤون الدينية؛

إكوادور:

السفيرة **خيمينا مارتينيز دي بيريز** (رئيسة الوفد)، وكيلة وزارة لشؤون الهجرة والشؤون القنصلية؛

أوروغواي:

السفير الدكتور **ألفارو بورتيو رودريغز** (رئيس الوفد)

باراغواي:

السفير **ماريو ساندوفال** (رئيس الوفد)، المدير العام لشؤون السياسات المتعددة الأطراف في وزارة الخارجية

البرازيل:

لويس باولو تيليس فيريرا (رئيس الوفد)، الأمين التنفيذي لوزارة العدل؛

بوليفيا:

السفير **ماوريسيو دورفلر أوكامبو** (رئيس الوفد) نائب وزير العلاقات الخارجية؛

بيرو:

الجنرال **ديوميديس هرناندي دياز هورنا** (رئيس الوفد)؛

سورينام:

السيدة **نيل ستادويك – كابل** (رئيسة الوفد)، مستشارة سياسية

شيلي:

السفير **ألبيرتو فان كلافيرن ستور** (رئيس الوفد) نائب وزير الخارجية؛

فنزويلا:

السيد **ألكسيس بينافيدس** (رئيس الوفد)، مدير الهجرة والمنطقة الحدودية، بصفته ممثلا لوزارة الداخلية والعدل؛

كولومبيا:

الدكتورة **نانسي بينيتيز** (رئيسة الوفد) مديرة الشؤون القنصلية والجاليات الكولوبية في الخارج؛